



الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي  
نيويورك

30 و31 يناير/كانون الثاني 2012

الانتقال

ورقة معلومات أساسية أعدت بالشراكة بين المجالس التنفيذية لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (منسق مشارك)، وبرنامج الأغذية العالمي (منسق مشارك)

1- تستكمل ورقة المعلومات الأساسية هذه، التي أعدها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وبرنامج الأغذية العالمي، عقدا من العمل بشأن عمليات الانتقال. وتتناول هذه الورقة الأفكار الهامة التي ظهرت حتى الآن، وتحدد أي ثغرات أو قضايا ناشئة بغية تسهيل المناقشة التي تستطيع بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها تنسيق استراتيجياتها في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال.

2- ففي عام 2002، أنشأت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية واللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية فريقا عاملا مشتركا معنيا بقضايا الانتقال استجابة لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة 32/2002، الذي يدعو إلى اتخاذ إجراء للتصدي لأوجه القصور في التمويل والثغرات في التخطيط الاستراتيجي بين الإغاثة والتنمية في سياقات الانتقال. ويطلب تقرير الأمين العام المعنون *تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات*<sup>(1)</sup> مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بتعزيز التخطيط المتكامل، والميزنة، وأدوات حشد الموارد للبلدان الخارجة من الصراعات. وبناء على طلب المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأغذية العالمي، أصدر الفريق العامل تقريرا عن قضايا الانتقال في فبراير/شباط 2004. وفي عام 2008، أصدرت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية ومجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر مجموعة أدوات خاصة بتوجيه الانتقال لاستخدامها في عمليات الانتقال من الصراعات والكوارث الطبيعية.

3- وقدم التقرير المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية عام 2004 عن قضايا الانتقال التعريف العملي التالي للانتقال: "يشير الانتقال إلى فترة النزاع التي تكون فيها المساعدة الخارجية حاسمة الأهمية في دعم وتوطيد توقف القتال الذي ما زال هشا أو عمليات السلم عن طريق المساعدة على إيجاد ظروف مؤاتية للاستقرار السياسي والأمن والعدل والمساواة الاجتماعية". فضلا عن هذا، أكدت مجموعة الأدوات أن عمليات الانتقال تنطوي عادة على تحول من استجابة إنسانية خالصة إلى نهج يشمل تخطيط وتنفيذ الإنعاش، والمصالحة، ودعم السلام عن طريق عملية ينبغي أن تقودها جهات فاعلة وطنية بصورة متزايدة. وتتناول عملية الانتقال أيضا فترة تحول بلد ما بعد أزمة معينة - أو صراع، أو أزمة سياسية، أو كارثة طبيعية معقدة - رغم وجود اختلافات كامنة في كل سياق. ورغم اختلاف التعريف، هناك عناصر مشتركة، من بينها الحاجة إلى استعادة الخدمات الأساسية، مثل الصحة، والتعليم، والأمن الغذائي، إلى جانب نظم لكسب العيش. ومن المعترف به بشكل عام أن هذه العملية يمكن أن تكون دورية، وقد تنتكس أحيانا لتتحول إلى صراع، وأنه ينبغي تعزيز تولي زمام المسؤولية المحلية والوطنية، وينبغي أن تكون هناك استراتيجيات مترابطة للأمم المتحدة.

4- وقد نوقش موضوع الانتقال في عدد من الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، و**البرنامج**. وفي آخر اجتماع من هذه الاجتماعات، والمعقود في فبراير/شباط 2011، استعرضت المجالس الدروس المستفادة عن كفاءة عمليات الاستجابة لحالات الطوارئ، والانتقال نحو الإنعاش والتنمية الطويلة الأجل. وعقد اجتماع مشترك في سبتمبر/أيلول 2011 ركز على جنوب السودان. وفي كلا الاجتماعين، أكدت المجالس من جديد المبادئ التي وردت في تقرير الانتقال، بما في ذلك الحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بعمل المزيد للانتشار على وجه السرعة، والعمل بصورة شاملة، وتحسين التخطيط المشترك، والتصدي لحالات الهشاشة الكامنة، وبناء القدرة المحلية، ودعم القدرة على التكيف. وتوضح دراسة الحالة الخاصة بجنوب السودان أهمية بناء القدرات المدنية الوطنية عن طريق شراكات وطنية ودولية قوية. وتؤكد الدراسة أيضا أن عمليات الانتقال غالبا ما تنطوي في نفس الوقت على تقديم مساعدات إنسانية، وبرامج للإنعاش السريع تدعم عائد السلام، وتضع الأساس للتنمية المستدامة.

(1) الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2002. تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات. A/57/387 (9 سبتمبر/أيلول 2002).

5- وقد تم وضع وتنفيذ عدد من الاستراتيجيات، والأطر، والمؤسسات، والأدوات لغرض أن تكون هناك استجابة دولية لعملية الانتقال<sup>(2)</sup>. وفي عام 2006، أنشئت لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. وفي الاجتماع العالمي الثاني المعني بالحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدول، الذي عقد في مونروفييا، وفي المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن فعالية المعونة، الذي عقد مؤخرا في بوسان، جمهورية كوريا، اتسع نطاق المناقشات المتعلقة بالسياسات، وقدمت توصية تتعلق بالتوجهات الجديدة في مجال السياسات. وقد ركز "استعراض القدرة المدنية" الأخير، ثم تقرير الأمين العام<sup>(3)</sup> الذي تلا ذلك، على أهمية تعزيز القدرات المحلية والوطنية باعتباره الأساس لعمليات الانتقال. وقد ركزت الأمم المتحدة من جانبها اهتمامها بصورة متزايدة على عملية انتقالها الخاصة، مع تتابع الاهتمام بين مختلف أجزاء المنظومة، مثلا من التنسيق الإنساني إلى التنسيق الإنمائي، ومن تواجد متكامل للأمم المتحدة تتولاه بعثات غير سياسة أو بعثات مختلطة لحفظ السلام إلى فرق قطرية تابعة للأمم المتحدة.

6- ويشير الربيع العربي، والنداءات المنسقة من جانب الدول الهشة من أجل "عهد جديد" مع البلدان المانحة بشأن بناء الدول وبناء السلام، إلى ضرورة إجراء تقييمات منتظمة لكفاءة الأدوات والسياسات القائمة في تحقيق النتائج المرغوبة لعمليات الانتقال السلمي والمستدام.

7- ونتيجة لذلك، اتفقت المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فيما يتعلق باجتماعها المشترك في يناير/كانون الثاني 2012، على استعراض ما تم إنجازه، وتوضيح التطورات والأفكار الجديدة، والتركيز على التحسينات الضرورية لتعزيز تولي زمام المسؤولية الوطنية، والشراكة والإدماج، وبناء مجتمعات محلية قادرة على التكيف، وتهيئة بيئات داعمة على المستويين المحلي والوطني، وتقاسم المخاطر وإدارتها.

### القضايا والتحديات الرئيسية

#### تولي زمام المسؤولية الوطنية – المشاركة والإدماج

8- أصبحت قيمة تولي زمام المسؤولية الوطنية في توضيح وتنفيذ الأولويات الوطنية أثناء عمليات الانتقال واضحة بشكل متزايد. فبإمكان المشاركة المباشرة للسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني على وجه الخصوص أن تكفل لعمليات الانتقال أن تعبر عن مصالح قطاعات مختلفة من المجتمع، بما فيها النساء، والشباب، والأقليات العرقية وغيرها، وسائر السكان المعرضين أو المهمشين، وأن تلبي احتياجاتها. وينبغي توجيه مزيد من الاهتمام إلى تنمية القدرة الوطنية أثناء عمليات الانتقال. وتبين التجربة أنه كلما كانت هناك استثمارات مبكرة في بناء علاقات مع نظراء وطنيين، حسب السياق، أصبح من السهل الانتقال إلى آليات تقودها الحكومة وتولي زمام المسؤولية.

9- ولزيادة فرص نتائج الانتقال التحولي، فإن الشركاء بحاجة إلى أن يتجاوزوا المستوى الوطني ويدعموا تنمية القدرة على المستوى المحلي. وقد يقتضي هذا من الأمم المتحدة أن تعزز وجودها الميداني بصورة مؤقتة، وأن تدعم تقييمات الاحتياجات المحلية، والتنسيق، وتنمية القدرة.

10- وبينما يتركز الدعم الدولي عادة على الحكومات والسلطات الوطنية، تشير النتائج إلى أن عمليات الانتقال تنجح عندما تكون هناك مستويات عالية لتولي زمام المسؤولية الوطنية والمحلية، تشمل المجتمع المدني<sup>(4)</sup>. وتعد المشاركة الكاملة للمرأة وتعميم مبادئ المساواة بين الجنسين طوال برمجة ورصد سياسات الانتقال ضرورية لتحقيق النجاح<sup>(5)</sup>. ولهذا فإنه من الأمور الحيوية ضمان ألا تكرر هيكل الإدارة من أجل الإنعاش أنماط الإقصاء التي ظهرت أثناء النزاع. وعند تعزيز المؤسسات، من الضروري أن تتاح للسكان فرصة الحصول على الخدمات الأساسية. فالعدالة في تقديم الخدمات ضرورية لضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية وبناء الثقة في المؤسسات، خاصة في أعقاب النزاع مباشرة.

<sup>(2)</sup> تشمل بعض أهم الأدوات والأطر الخاصة بالانتقال، والتي استحدثتها واختبرتها منظومة الأمم المتحدة، مجموعة أدوات توجيه الانتقال التي شاركت فيها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، ومجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر، وتقييمات الاحتياجات بعد الصراع وبعد الكوارث، والتقييم القطري الموحد المنتج/توجيهات إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، واستعراض القدرات المدنية في أعقاب النزاع. وهناك أيضا توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي – الشبكة الدولية المعنية بحالات النزاع والهشاشة بشأن تمويل الانتقال: إعداد استجابة أفضل، 2010.

<sup>(3)</sup> الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2011، القدرات المدنية في أعقاب النزاعات، A/66/3-S/2011/527 (19 أغسطس/أب 2011).

<sup>(4)</sup> المعهد الدولي للسلام، Research Note on Transition Compacts; Summary of Initial Findings and Key Questions, p.

<sup>(5)</sup> تقرير الأمين العام. مشاركة المرأة في بناء السلام. 7 سبتمبر/أيلول 2010. (A/65/354-S/2010/466)

## بناء مجتمعات محلية قادرة على التكيف وتهينة بيئات داعمة

11- غالبا ما نتفاهم حالات الهشاشة أثناء عمليات الانتقال وتزداد المخاطر على مستوى المجتمع المحلي. فالمجتمعات المحلية تتعرض لمجموعة من الصدمات المتزامنة أو المتكررة، مثل الأزمات السياسية، أو الأمراض الوبائية، أو تدمير المساكن والأصول المنتجة أثناء العواصف أو الفيضانات. ولهذا فإن قدرة الوكالات والصناديق والبرامج على تعزيز قدرة المجتمعات المحلية على التكيف – وبعبارة أخرى قدرتها على توقع طائفة واسعة من الصدمات، والضغوط، وحالات عدم اليقين، والتأهب لها، ومواجهتها، وتجاوزها – ستقرر كيف تستطيع استراتيجية ما أن تدعم عملية الانتقال.

12- وقد ترسخ مفهوم القدرة على التكيف لفترة طويلة في العلوم والإيكولوجيا، ولكنه بدأ يظهر أخيرا فقط في المجتمعات الإنسانية والإنمائية. وقد برز بشكل واضح في أوساط الحد من مخاطر الكوارث، خاصة فيما يتعلق بإطار عمل هيوغو<sup>(6)</sup> وهناك قدر متزايد من البحوث التي تسعى إلى تحسين فهم القدرة على التكيف وتطبيقها الفعال على القضايا الإنمائية والإنسانية، وهناك أيضا كثير من الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية، من بينها جهات مانحة، تقوم هي الأخرى بوضع استراتيجيات للقدرة على التكيف وبرمجة النهج.

13- وهناك بعض التوافق في الآراء الذي بدأ يظهر بشأن تعريف عام للمجتمع المحلي القادر على التكيف. ويعد الفهم الأفضل لما تعنيه القدرة على التكيف في الممارسة العملية للمجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات أمرا ضروريا بالنسبة للوكالات والصناديق والبرامج كي تتمكن من تخطيط برامج يكون لها تأثير حقيقي. وقد تشمل الأبعاد المحتملة للمجتمع المحلي القادرة على التكيف الأصول، والمؤسسات والخدمات، والمعرفة والمعلومات، والتعاون، والحصول المستدام والمتكافئ على الموارد، والقدرة المحلية على إدارة الصراع، والتنوع، والوفرة<sup>(7)</sup> والاعتماد على الذات.

14- ويعد دعم القدرة على التكيف مشروعا إنمائيا طويل الأجل، غير أن هناك دليلا على أن العمل الإنساني يمكن أن يسهم بشكل هام في تعزيز الحد من مخاطر الكوارث عن طريق التأهب السليم ونهج الإنعاش المبكر. وفي عمليات الانتقال، يمكن أن يقلل العمل الإنساني من المصاعب ويمهد الأرض لمزيد من الإنعاش القوي وإدارة المخاطر في المستقبل. وينبغي دعم القدرة على التكيف بصورة مشتركة من جانب الجهات الفاعلة الإنمائية والإنسانية.

15- وهناك عدد من المجالات التي تواجه فيها الوكالات والصناديق والبرامج تحديات عند تقديم الدعم الفعال من أجل القدرة على التكيف في عمليات الانتقال. وتشمل هذه المجالات ما يلي:

- ◀ **الشراكات.** يعد بناء القدرة على التكيف جهدا يشارك فيه العديد من أصحاب المصلحة. ويجب أن تسعى الوكالات والصناديق والبرامج إلى إقامة تحالفات مبتكرة حسب السياق مع الجهات الفاعلة بدءًا من القطاع الخاص إلى منظمات التنمية المجتمعية.
- ◀ **الابتكار.** يجب على الوكالات والصناديق والبرامج أن تعتمد على تعزيز التجارب الخاصة بالحلول المؤسسية والتكنولوجية الواعدة ونشرها.
- ◀ **الأساسيات.** لا تزال المساءلة، والمشاركة، وتنمية القدرة، وتولي زمام المسؤولية المحلية والوطنية من الأمور الأساسية لتقديم مساعدة فعالة لمجتمع في حالة أزمة وينتقل نحو الإنعاش المستدام.
- ◀ **التحول الاجتماعي.** تتحقق القدرة على التكيف عن طريق عمليات اجتماعية لا تخضع نتائجها لقياس دقيق. ولتشجيع الاستثمارات المستدامة حقا من جانب الجهات المانحة والبلدان النامية، ينبغي للجهات المانحة استعراض وتنقيح نظمها الخاصة برصد الأداء والإبلاغ.

<sup>(6)</sup> المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، 2005. إطار عمل هيوغو 2005-2015: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث. A/CONF.206.6 (يناير/كانون الثاني 2005).

<sup>(7)</sup> تشير الوفرة إلى تداخل الجهات الفاعلة والنهج.

◀ **البرمجة المتعددة القطاعات.** يجب أن يكون دعم القدرة على التكيف شاملا ومنهجيا. وهذا يفرض عبئا على قدرة الوكالات والصناديق والبرامج، ليس فقط لتحطيم الصوامع القطاعية الداخلية وتحديد حلول متعددة القطاعات لدعم المجتمعات المحلية، وإنما للتعاون أيضا مع الشركاء.

### **إعادة التفكير في إدارة المخاطر في سياقات الانتقال**

16- هناك اعتراف متزايد بإدارة المخاطر باعتبارها قضية هامة للدعم الدولي الناجح في حالات الانتقال. وحيث أنه يُنظر إليها على أنها جزء لا يتجزأ من برنامج فعالية المعونة، فقد نوقشت في المنتدى الرابع الرفيع المستوى المعني بفعالية المعونة. ويجب على وكالات المعونة أن تضع في اعتبارها عوامل المخاطر السياقية والمؤسسية المتزايدة عند تخطيط دعمها أثناء الانتقال.

17- فيوسع الإدارة الفعالة للمخاطر، والتي توازن بين المخاطر والفرص، وتقوم على رأي شامل عن المخاطر المؤسسية (مثل الفساد)، والمخاطر الإطارية (مثل مخاطر تجدد الصراع)، تحقيق نتائج عامة أقوى. ويمكن لإدارة المخاطر على وجه الخصوص تسهيل التدخلات الإنمائية المنضبطة والمرنة أثناء الانتقال، عندما تتعرض المساعدة الإنسانية لضغوط زائدة.

18- ولا تزال إدارة المخاطر في مجال المساعدة الدولية محدودة، ولا يزال يتعين تعميمها. فقد أقامت بعض الوكالات نظاما رسميا لإدارة المخاطر المؤسسية مصممة لمساعدة مديري البرامج على تقييم المخاطر والفرص كجزء من عملية التخطيط، وإدماج إدارة المخاطر في عملياتها الأوسع الخاصة بصنع القرار الاستراتيجي. ففي الصومال، يجري حاليا إعداد مشروع مدته ثلاث سنوات لإقامة أول نظام مشترك تابع للأمم المتحدة لإدارة المخاطر المؤسسية بالنسبة لإحدى فرق الأمم المتحدة القطرية. غير أنه لا يزال هناك افتقار إلى تقييم للمخاطر وإدارة للمخاطر على المستوى الاستراتيجي إلى جانب الإخفاق في ربط إدارة المخاطر بالنتائج.

19- وهناك حاجة إلى تعاون أقوى بين الوكالات واتساق نهج إدارة المخاطر، وإلى مزيد من النهج الجماعية لإدارة المخاطر على المستوى القطري. ويلزم أن يعمل الشركاء الوطنيون، والحكومات المانحة وشركاؤها المنفذون على إيجاد فهم مشترك وواقعي للمخاطر، والبحث عن سبل للعمل بصورة مشتركة لإدارتها في سياق قطري محدد. وتتمتع الآليات الخاصة بتقاسم المخاطر، بما في ذلك التقييم والتحليل المشترك للمخاطر، والتمويل المجمع مثل صندوق بناء السلام، بقدرة لم تتبلور بعد؛ ويلزم المزيد من المعرفة عن النماذج المختلفة والدروس المستفادة من تطبيقها في الممارسة العملية.

20- وعلى المستوى العالمي، يلزم تعلم دروس من التجارب القطرية لكي يكون هناك فهم أفضل لمتطلبات الإدارة الفعالة للمخاطر. ويمكن أن يؤدي هذا إلى تحديد عناصر مشتركة تمهد لوضع برامج ومعايير لإدارة المخاطر يمكن تطويعها حسب مختلف السياقات واستخدامها لإثراء النظم المتسقة.

### **الدروس المستفادة**

21- فيما يلي أربعة دروس رئيسية مستفادة خلال العقد الماضي، وهي مرتبة بصورة تستجيب للتحديات الموضحة أعلاه.

(أ) **يتطلب تولي زمام المسؤولية الوطنية إيجاد مجال مؤسسي للحكومات كي تتصدر و/أو تؤدي دورا أكثر نشاطا في تخطيط الإنعاش المبكر، وتنفيذه، وتعبئة الموارد.** تجد المجموعات التي عملت مع نظراء حكوميين في وقت مبكر واعتمدت ترتيبات للقيادة المشتركة مع سلطات وطنية أن تسليم المسؤوليات عن التنسيق يعد أكثر سهولة. وينبغي إقامة نظم للمساءلة تكفل إشراك الشركاء المعنيين بالمسائل الإنسانية والشركاء في التنمية بصورة كاملة مع الدولة الوطنية والجهات من غير دول في عملية الإنعاش من البداية. وينبغي أن يكون الهدف في نهاية المطاف هو أن يتسنى للسلطات الوطنية القيام بأدوار قيادية في مرحلة التصدي للأزمة كذلك، وهذا يتوقف على السياق، بالإضافة إلى القدرات الوطنية القائمة وطبيعة الاستجابة.

(ب) **يساعد صنع القرار التشاركي، والشامل، والشفاف على جميع المستويات على استدامة تولي زمام المسؤولية الوطنية وتوسيع الدعم الاجتماعي لعمليات الانتقال الناجحة.** توضح البحوث أن المجتمع المدني يقوم بدور هام في عملية بناء

وتعزيز المساءلة عن التنمية. كما أن المجتمعات المدنية القوية والمتنوعة تثري رأس المال الاجتماعي التعاوني المطلوب لبناء قدرة المجتمع على التكيف والقدرة على تجاوز الصدمات. وفي فريق رفيع المستوى معني بالمجتمع المدني وعمليات الانتقال، عقد في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011، أكد الأمين العام للأمم المتحدة على أهمية وجود مجتمع مدني نشط ومتنوع، مشيراً إلى أن الجماعات النسائية، والناشطين في وسائل الإعلام الاجتماعي، والمدافعين عن حقوق الإنسان ضروريون لبناء مؤسسات عامة قوية وخاضعة للمساءلة.<sup>(8)</sup>

(ج) تساعد زيادة عدد المدرسات، والموظفين الطبيين، ورجال الشرطة، وأفراد الإرشاد الزراعي، والمسجلين المحليين، وموظفي المحاكم بدرجة كبيرة على زيادة جودة الخدمات المقدمة والحصول عليها بالنسبة لكافة المجموعات – من رجال ونساء وبنات وأولاد – طبقاً لبحث أجرته اليونيسكو، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومنظمة الصحة العالمية.<sup>(9)</sup> هناك كتلة حرجة مكونة من 30 في المائة على الأقل من النساء العاملات على خط الجبهة لتقديم الخدمات العامة حسنت كثيراً من قدرة مقدمي الخدمات العامة على الوصول إلى السكان المهمشين، مع دعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وكلاهما مرتبط بقطاعات عامة منظمة بصورة جيدة ومتجاوبة.

(د) يلزم تحديد أفضل الممارسات في إدارة المخاطر كي يتسنى للمساعدات الدولية تقديم دعم فعال للقدرة على التكيف وعمليات التحول الشاملة والمستدامة. لكي تنجح عمليات الانتقال، من الضروري فهم وإدارة المخاطر بالنسبة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة، والشركاء. وعند تمويل وتخطيط عمليات الانتقال، فإن الحاجة إلى إيجاد توازن بين السرعة، والمرونة، والنتائج الملموسة، والهدف الطويل الأجل الخاص بالتحول الاجتماعي والتنمية المستدامة تتطلب من كافة الجهات الفاعلة الاستثمار بصفة مستمرة في دعم القدرة على التكيف وإدارة المخاطر.

## الاستنتاجات

22- يعد تولي زمام المسؤولية الوطنية، والقدرة على التكيف، وإدارة المخاطر من الأمور الحاسمة لعمليات الانتقال الناجحة. غير أنه يجب على الأمم المتحدة أن تعمل بصورة مبتكرة عند تناول هذه المسائل أثناء الانتقال، وأن تتعامل مع التنمية من منظور بناء السلام، بينما تعمل في بعض السياقات على مواصلة الدعم الإنساني لتفادي الثغرات التي تنتج عن التخفيضات المتسارعة. فقد أظهرت التجربة أن عمليات الانتقال تتيح فرصة أمام كيانات الأمم المتحدة لكي تلنقي من أجل تقديم دعم متصل، وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بصورة متزايدة. فالحوار الدولي الحالي بشأن بناء السلام وبناء الدول، وعمل الأفرقة المشتركة بين الوكالات، مثل الفريق العامل المشترك بين مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية/اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية المعني بقضايا الانتقال، ومجموعة الفريق العامل المعنية بالإنعاش المبكر، وفريق الاتصال المعني ببناء السلام، وفريق كبار المسؤولين لبناء السلام كلها تحرز تقدماً ولكن لا تزال هناك تحديات كما أشير أعلاه.

23- وليس من الممكن مواجهة كافة التحديات في المدى القصير، كما يتضح من المناقشة المستمرة لموضوع الاجتماعات المشتركة للمجالس التنفيذية، ولكن يمكن لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها اتخاذ خطوات أو تعزيز الإجراءات لتحقيق نتائج أكثر فعالية. فيمكنها على سبيل المثال:

◀ مواصلة تعزيز التقييمات المشتركة وتحليلات المواقف، بما في ذلك تحليل الصراخ/الكارثة؛

◀ والعمل سوياً مع مجتمع المانحين والحكومات الوطنية بشأن إدارة المخاطر؛

<sup>(8)</sup> ملاحظات للأمين العام للمنظمات الغير حكومية، نيويورك، 26 أكتوبر/تشرين الأول 2011 (SG/SM/13904 , NGO/741).

<sup>(9)</sup> Joshi, A. 2010. Women at the Frontline of Service Delivery: Accelerating the achievement of the Millennium Development Goals (MDGs). United Nations Development Fund for Women (UNIFEM) Expert Paper

تقرير الأمين العام. مشاركة المرأة في بناء السلام. 7 سبتمبر/أيلول 2010. (A/65/354-S/2010/466)

اليونسكو، المكتب الإقليمي الرئيسي لآسيا والمحيط الهادئ، 2000. زيادة عدد المدرسات في المدارس الريفية، بنغلاديش، اليونيسكو.

Stacki, S. 2002. Women Teachers Empowered in India: Teacher Training Through A Gender Lens.

منظمة الصحة العالمية، 2006. 84(11): 841-2006. Bulletin of the World Health Organization. Pakistan, Afghanistan Look to Women to Improve Healthcare.

- ◀ وتصميم برامج وتعزيز تُهيج تسعى إلى دعم القدرة على التكيف وتحسين قدرة المجتمعات المحلية على التأهب بشكل أفضل للصدمة والانتعاش بعدها؛
- ◀ وإدماج بناء السلام في البرامج والمشروعات؛
- ◀ ودعم المؤسسات التي تدير الصراع لمنع الصراعات من أن تتطور إلى أعمال عنف، وبناء علاقات سلمية فيما بين الشعوب والجماعات؛
- ◀ وإدماج بناء القدرة بالنسبة للمجتمع المدني، والقادة المحليين والوطنيين في التخطيط الإنساني والإنمائي وتقديم الخدمات؛
- ◀ وتزويد المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية بالدعم اللازم؛
- ◀ وتعزيز الانتعاش الاقتصادي الشامل وبرامج توفير الوظائف بعد الأزمة، بحيث لا يسيطر فيها أي من الجنسين على أكثر من 60 في المائة من الوظائف؛
- ◀ ودعم آليات التمويل تكون مرنة، وتصرف الأموال بسرعة كافية من أجل الاستجابة للأوضاع الملتهبة وغير المستقرة في ظروف الأزمة؛
- ◀ ودعم برامج مشتركة لإدارة المخاطر توفر الأساس لفهم أفضل وإدارة المخاطر وتقاسمها بينما تسمح بتحسين الاتساق بين الجهات المانحة.

24- وبينما تم الاعتراف بالدروس والآراء السابقة، برزت عدة أسئلة عن تصميم وتطبيق استراتيجيات الانتقال، ومن بينها:

- ◀ كيفية ضمان أن تعكس عمليات الانتقال الآراء الوطنية والمحلية عما هو عاجل ويعتبر من الأولويات بالنسبة لقطاعات عريضة من المجتمع؛
- ◀ وكيفية تحقيق فهم مشترك للقدرة على التكيف وإقامة شراكات بصورة فعالة وخاصة بكل سياق لمساعدة المجتمعات المحلية على إدارة المخاطر وحالات عدم اليقين؛
- ◀ وكيفية التعامل مع التوقعات بطرق توازن بين الأولويات القابلة للتحقيق في المدى القصير من جانب أصحاب مصلحة وطنيين لديهم أولويات يتطلعون إليها؛
- ◀ وكيفية تعزيز مشاركة المرأة والسكان المهمشين الآخرين، خاصة في المجالات التي تكون فيها المنظمات غير الحكومية ضعيفة أو غير موجودة، وتكون الحركات الاجتماعية مستقطبة بدرجة عالية، وفي حالات انعدام الأمن و/أو تلك الحالات التي تكون فيها القوى السياسية مجزأة؛
- ◀ وكيفية تمكين المجتمع الدولي من إدارة وتقاسم المخاطر بشكل الأفضل، وتحقيق فهم أوسع وأكثر شمولاً للمخاطر التي تتجاوز المخاطر المؤسسية مثل الفساد، بحيث تشمل مخاطر تجدد الأزمة أو الصراع؛
- ◀ وكيفية تحقيق فهم أفضل وإجراء تحليل متسق للبيانات التشغيلية الانتقالية ذات المخاطر العالية من أجل إيجاد فرص للبرامج والوصول إلى السكان المعرضين أو المهمشين؛
- ◀ وكيفية تطبيق إدارة المخاطر بشكل أفضل لدعم الإفراج عن التمويل الإنمائي بصورة أكثر مرونة وسرعة، وكيفية تمكين المجتمع الدولي من العمل معاً في برامج مشتركة لإدارة المخاطر على المستوى القطري.